

واذ تعود فتؤكّد أن من المهم اعتماد مشروعات العهود الدولية هذه في صيقتها النهائية في أقرب وقت ممكن ،  
واذ ترى ان من المرغوب فيه اتاحة الوقت لحكومات الدول الاعضاء وغير الاعضاء في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة للقيام بدراسة وافية لمشروعات العهود الدولية هذه وتقديم ما تراه من تعديلات او اضافات او ايّة ملاحظات اضافية عليها ،

واذ ترى أن من المفيد ابلاغ كل حكومة في الوقت المناسب آراء الحكومات الاخرى والوكالات المتخصصة بشأن النصوص التي يجب ان تتضمنها مشروعات العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان كى تأخذ تلك الحكومة هذه الآراء بعين الاعتبار عند تحديد موقفها الخاص ،

#### ١ - تدعو :

(أ) حكومات الدول الاعضاء وغير الاعضاء في الامم المتحدة ان تبلغ الامين العام ، خلال ستة اشهر من تاريخ انتهاء الدورة الحالية للجمعية العامة ، جميع التعديلات او الاضافات التي تزيد ادخالها على مشروعات العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان او الملاحظات التي تزيد ابادتها في هذا الصدد ،

(ب) الوكالات المتخصصة ان تبلغ الامين العام ، خلال ستة اشهر من تاريخ انتهاء الدورة الحالية ، جميع الملاحظات التي قد تزيد ابادتها فيما يتعلق بمشروعات العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان ،

(ج) المنظمات غير الحكومية المعنية بتطور حقوق الانسان، بما فيها المنظمات الموجودة في الانقاليم غير المتمتعة بالحكم الثنائي والانقاليم الخاضعة للوصاية ، ان تشير في بلادها اهتمام الجمهور بمشروعات العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان مستعينة بجميع الوسائل الممكنة ،

#### ٢ - وتطلب الى الامين العام :

(أ) ان يعد ويوزع على الحكومات ، في اقرب وقت ممكن ، تعليقاً موجزاً على نص مشروعات العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، مراعياً في ذلك الملاحظات التي ابديت قبل انعقاد الدورة التاسعة للجمعية العامة واثناءها، بما في ذلك الملاحظات التي ابديت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي لجنة حقوق الانسان ،

(ب) وأن يعمم على الحكومات ، حين ورودها، المراسلات التي قد تصلكه من الحكومات والوكالات المتخصصة خلال الاشهر الستة التالية ،

(ج) أن يعد في مجموعة ، لتكون بمثابة وثيقة عمل ، جميع التعديلات والمoward الجديدة المقترحة التي قد تكون وصلته من الحكومات اثناء تلك الفترة ،

٣ - وتطلب الى الامين العام ان يوفر لمشروعات العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان اقصى درجة ممكناً من الدعاوة مستعيناً بجميع وسائل الاعلام المتوفرة له وفي حدود موازنته ،

حاجة ، على ان تدمج هذه الاموال في الاموال التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار رقم ٥٣٨ ب ( دوره ٦ ) ،

٣ - وتحول المندوب السامي الحق في ان يوجه التدّاءات الازمة لجمع الاموال للاغراض المبينة في الفقرة ( ٢ ) السابقة ،

٤ - وتطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يعمل ، في موعد لا يتتجاوز دورته التاسعة عشرة وفي ضوء الاقتراحات التي سوف يقدمها اليه المندوب السامي بمذكرة اللجنة الاستشارية ، على تحقيق احد امررين : اما ان ينشئ لجنة تنفيذية تكون مسؤولة عن اصدار التوجيهات الى المندوب السامي بشأن تنفيذ برنامجه وممارسة الرقابة الازمة على استخدام الاموال المخصصة لمكتب المندوب السامي او ان يعيد النظر في اختصاص اللجنة الاستشارية وتشكيلها بغية تمكينها من تادية هذه الواجبات نفسها ،

٥ - وتطلب الى المندوب السامي أن يعد للهيئة الحكومية المشتركة المذكورة في الفقرة ( ٤ ) سالفه الذكر اقتراحات تفصيلية لمشروعات الموضوعة للوصول الى حلول دائمة بما في ذلك الخطط الرامية الى توفير المساهمات الملائمة من مالية وغير مالية وذلك من المصادر الموجودة في البلدان التي يقيم فيها اللاجئون ،

٦ - وتطلب الى الحكومات المتخصصة ان تقدم التأكيّدات الازمة ، عندما تفاوض المندوب السامي لعقد اتفاقيات بشأن المشروعات الرامية الى ايجاد حلول دائمة بموجب هذا البرنامج ، بأنها سوف تضطلع بكلام المسؤولية المالية اذا ما ظل احد اللاجئين الواردين ضمن اهداف البرنامج محتاجاً الى المساعدة في نهاية الفترة المنصوص عليها ،

٧ - وتحث الدول الاعضاء وغير الاعضاء على ان تتعاون مع المندوب السامي في هذا البرنامج الى اقصى حد ممكن ،

٨ - وتطلب الى المندوب السامي ان يورد في تقريره السنوي بياناً عن الاجراءات التي اتخذها بموجب هذا القرار .

٢١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٤

٨٢٣ ( دوره ٩ ) - مشروعات العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان .

ان الجمعية العامة ،

اذ تحيط علماً بمشروعات العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان ( ١ ) التي اعدتها لجنة حقوق الانسان وحالها ( ٢ ) المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعرب عن امتنانها للجنة لما حققته من اعمال ،

وقد درست مشروعات العهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان في دورتها التاسعة ،

( ١ ) راجع المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ٧ ، المرفقات رقم ١ و ٢ و ٣ .

( ٢ ) راجع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٤٥ ب ( دوره ١٨ ) .

